



نشرة موجز

تطورات أبرز المؤشرات النقدية والمصرفية المحلية

أغسطس 2022

يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية شهر أغسطس لعام 2022، ومقارنته بشهر يوليو لعام 2022 (على أساس شهري)، وذلك في ضوء الجداول الإحصائية المحدثة والمطورة من جانب بنك الكويت المركزي لتتوافق مع الأدلة والمنهجيات الدولية وأفضل الممارسات الدولية ذات الصلة. ونعرض هذه التطورات على النحو التالي:

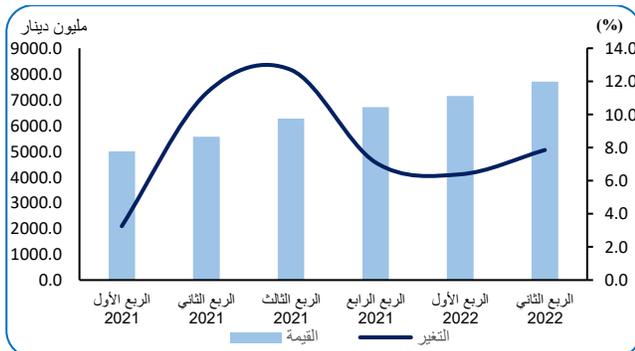
أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

تُشير بيانات الكتلة النقدية (M1) أو عرض النقد بمعناه الضيق إلى استمرار تراجع قيمته منذ شهر مايو 2022، إذ تراجعت قيمة هذا الرصيد بنحو 374.9 مليون دينار وبنسبة 3.0%، ليبلغ إجمالي قيمته نحو 12120.1 مليون دينار في نهاية شهر أغسطس 2022 مقارنة برصيد بلغت قيمته نحو 12495.0 مليون دينار في نهاية يوليو 2022. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض رصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بنحو 53.7 مليون دينار وبنسبة 3.2%، بالإضافة إلى انخفاض رصيد ودائع تحت الطلب بالدينار الكويتي بنحو 321.3 مليون دينار وبنسبة 3.0%.

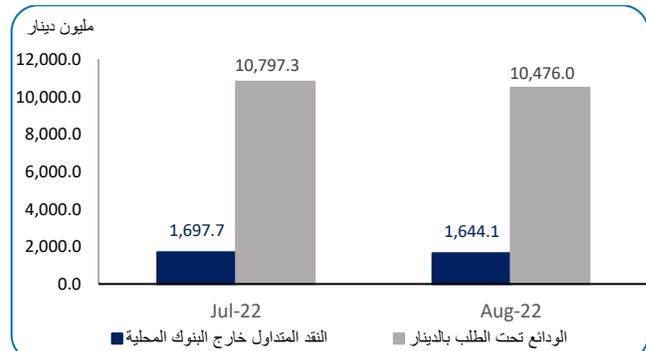
هذا ويعتمد الطلب على النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي بما في ذلك معدل النمو الاقتصادي ومستويات سعر الفائدة والعوامل الموسمية. هذا إلى جانب تزايد الاعتماد على استخدام الوسائل الإلكترونية لتسوية المدفوعات، وتشير البيانات المتاحة إلى الارتفاع المستمر في قيم المعاملات التي تتم عبر المواقع الإلكترونية ومعاملات أجهزة نقاط البيع ليبلغ إجمالي قيمتها نحو (6909.4 ملايين دينار، 7938.5 مليون دينار) لكل منهما على الترتيب خلال النصف الأول من 2022.

شكل (2): تطورات إجمالي قيم المعاملات الإلكترونية وأجهزة نقاط البيع



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (1): تطورات مكونات عرض النقد (M1)

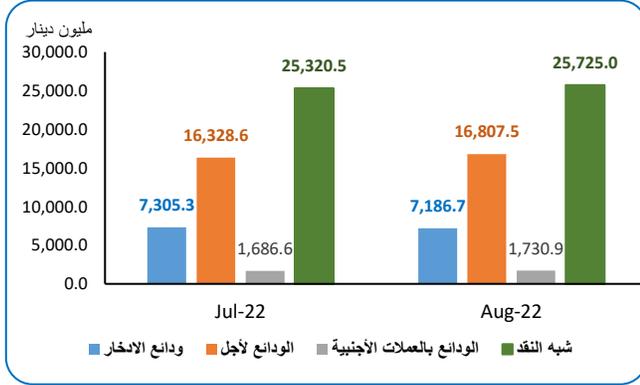


المصدر: بنك الكويت المركزي.

2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

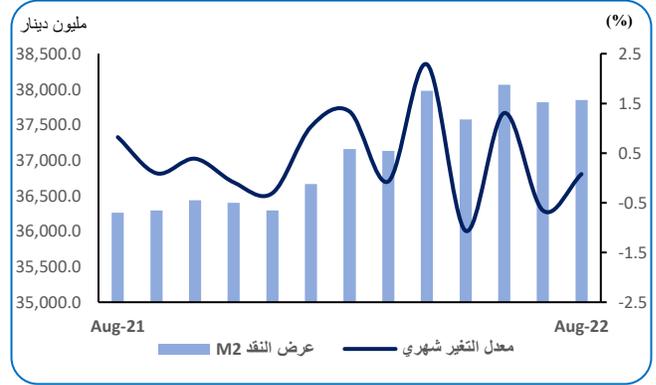
ارتفعت السيولة المحلية (عرض النقد بمعناه الواسع "M2") بقيمة بلغت نحو 29.6 مليون دينار وبنسبة 0.1% على أساس شهري لتبلغ قيمتها نحو 37845.1 مليون دينار. وقد جاءت هذه الزيادة كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية، وشهادات الإيداع بالدينار) بنحو 404.5 ملايين دينار وبنسبة 1.6%، مقابل انخفاض رصيد الكتلة النقدية بنحو 374.9 مليون دينار وبنسبة 3.0% (على النحو السابق بيانه).

شكل (4): تطورات شبه النقد ومكوناته



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

3. سندات البنك المركزي والتورق المقابل:

قام بنك الكويت المركزي بإصدار جديد لسندات وتورق مقابل لتنظيم السيولة بالقطاع المصرفي بقيمة إجمالية بلغت 400.0 مليون دينار (استحقاق 3 أشهر وبمعدل عائد 2.625%) خلال شهر أغسطس 2022، وتزامن ذلك الإصدار مع استحقاق لسندات وتورق مقابل بلغت قيمته 240.0 مليون دينار.

جدول (1): سندات البنك المركزي والتورق المقابل نهاية أغسطس 2022 (مليون دينار)

تورق مع البنك المركزي أكثر من 12 شهر	استحقاق 12 شهر	استحقاق 6 أشهر	استحقاق 3 أشهر	
-	-	-	240.0	مستحق
-	-	-	400.0	إصدار جديد
23.0	100.0	2000.0	1090.0	الرصيد
	3.250%	3.000%	2.625%	سعر الفائدة (العائد)

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وبذلك، بلغت القيمة الإجمالية لرصيد سندات البنك المركزي والتورق المقابل 3213.0 مليون دينار مقابل قيمة إجمالية بلغت 3058.0 مليون دينار في نهاية شهر يوليو 2022، أي بارتفاع قيمته 155.0 مليون دينار ونسبته 5.1%. وتجدر الإشارة إلى أن حجم الطلب على الإصدار الأخير بلغت قيمته 2177.0 مليون دينار، أي بمعدل تغطية بلغ نحو 5.4 مرة.

ومنذ بداية عام 2022، بلغ إجمالي سندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل التي صدرت لتنظيم السيولة بالقطاع المصرفي (12 شهر فأقل) نحو 5040.0 مليون دينار، مقابل 5260.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021، أي بانخفاض بلغت قيمته نحو 220.0 مليون دينار ونسبته 4.2%. كما بلغت قيمة إجمالي سندات وتورق مقابل مستحق 4780.0 مليون دينار خلال الفترة (يناير 2022 - أغسطس 2022).

هذا، وبصفة عامة يحافظ بنك الكويت المركزي على مستوى السيولة في القطاع المصرفي من خلال إصدار سندات جديدة بقيمة الإصدارات المستحقة نفسها بما يحدث توازن بعدم زيادة أو خفض مستويات السيولة الحالية، حيث جاءت جميع إصدارات تنظيم السيولة منذ بداية العام لسداد استحقاقات لسندات مماثلة (فيما عدا شهري أبريل وأغسطس 2022).

ثانياً: التطورات المصرفية (بخلاف بنك الكويت المركزي)

1. موجودات "أصول" البنوك المحلية:

جدول (2): إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية (مليون دينار)

معدل التغير (%)	أغسطس		يوليو	أغسطس	
	2022	2022	2022	2021	
سنوي	شهري				
5.3	-0.5	8,488.0	8,526.9	8,062.2	مطالب على البنك المركزي
-51.8	1.8	613.8	603.2	1,274.2	مطالب على الحكومة
8.6	1.2	3,736.3	3,692.7	3,441.5	مطالب على المؤسسات العامة*
9.4	0.6	43,635.3	43,388.0	39,877.1	مطالب على القطاع الخاص
9.2	-1.2	19,138.8	19,380.2	17,522.0	الموجودات الأجنبية
8.8	9.7	981.9	894.8	902.2	قروض للبنوك
38.0	23.2	2,354.3	1,910.7	1,706.4	الودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك
7.6	-4.1	2,960.7	3,087.5	2,751.3	الموجودات الأخرى
8.4	0.5	81,909.2	81,484.0	75,536.8	إجمالي الأصول

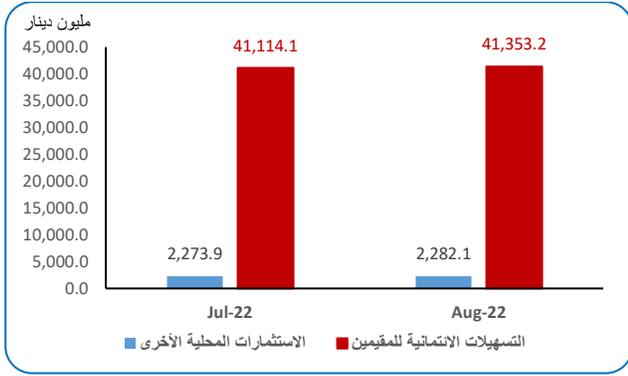
المصدر: بنك الكويت المركزي.

* المؤسسات العامة هي المؤسسات المملوكة بالكامل أو جزئياً للحكومة "50% فأكثر" وسواء أكانت مؤسسات مالية أو غير مالية.

يمثل جانب الموجودات في إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية "استخدامات الأموال"، وتتركز في مجال الإقراض أساساً، بالإضافة إلى الاستثمارات المالية وغير المالية، وذلك على الصعيدين المحلي والأجنبي. وفي نهاية شهر أغسطس 2022، ارتفع إجمالي الموجودات (على أساس شهري) بقيمة بلغت نحو 425.2 مليون دينار ونسبة 0.5%، وذلك كمحصلة لارتفاع كل من المطالب على الحكومة بنسبة (1.8%)، والمطالب على المؤسسات العامة غير المالية (1.2%)، والمطالب على القطاع

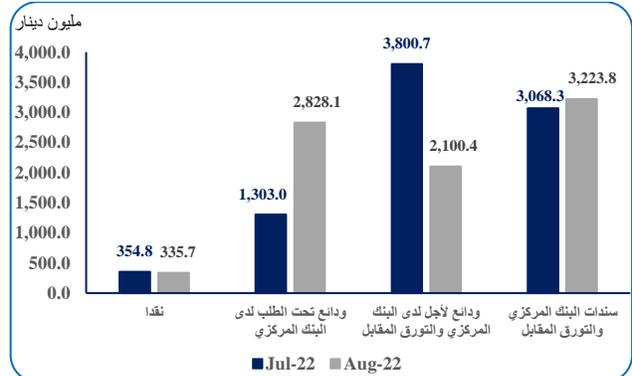
الخاص (0.6%) وقروض للبنوك (9.7%)، والودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك (23.2%) من ناحية، وتراجع بنود كل من مطالب على البنك المركزي (0.5%)، والموجودات الأجنبية (1.2%)، والموجودات الأخرى (4.1%) من ناحية أخرى. أما على أساس سنوي، فقد ارتفع إجمالي الموجودات بنحو 6372.4 مليون دينار ونسبة 8.4%، ويعزى ذلك لارتفاع كافة عناصر جانب الأصول باستثناء المطالب على الحكومة. هذا، وتمثل أرصدة كل من المطالب على القطاع الخاص والموجودات الأجنبية نسبة تبلغ نحو 76.7% من إجمالي موجودات البنوك المحلية (أي نحو 53.3% و 23.4% لكل منهما على الترتيب). ومن جانب آخر، تراجعت قيمة صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي بما يعادل 320.9 مليون دينار ونسبة 4.5% ليلعب نحو 6785.8 مليون دينار. ويُعزى ذلك التراجع كمحصلة لتراجع رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 241.4 مليون دينار ونسبة 1.2%، وزيادة المطلوبات الأجنبية بنحو 79.5 مليون دينار ونسبة 0.6%.

شكل (6): مكونات المطالب على القطاع الخاص



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (5): مكونات المطالب على البنك المركزي

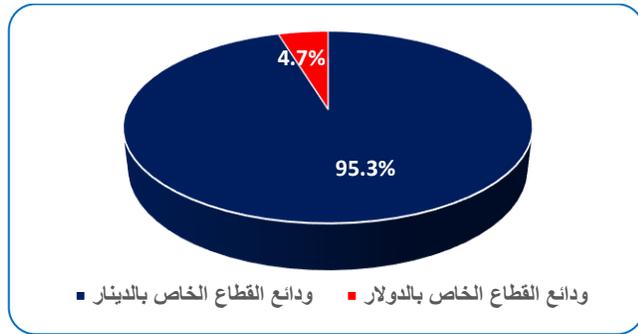


المصدر: بنك الكويت المركزي.

2. أرصدة الودائع في البنوك المحلية:

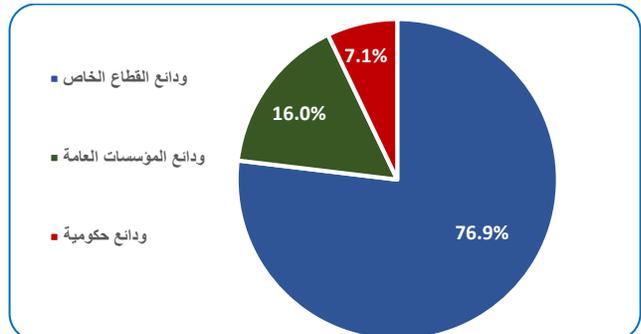
ارتفعت أرصدة إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 1897.7 مليون دينار وبنسبة 4.2% خلال الفترة (نهاية يناير 2022 وحتى نهاية أغسطس 2022) ليلعب إجمالي رصيدها نحو 47188.5 مليون دينار. ويعزى ذلك كمحصلة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية بقيمة (1270.5 مليون دينار، و909.5 ملايين دينار) مقابل انخفاض رصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 282.2 مليون دينار وبنسبة 3.8% خلال الفترة نفسها. هذا، وشكّل متوسط نسبة إجمالي ودائع القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع في البنوك المحلية نحو 76.9% منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية أغسطس 2022. ويليه متوسط إجمالي ودائع المؤسسات العامة بنسبة بلغت نحو 16.0%، وإجمالي الودائع الحكومية بنسبة بلغت نحو 7.1%. كما يُشكل متوسط نسبة ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي نحو 73.3% من إجمالي الودائع في البنوك المحلية، ومتوسط نسبة تبلغ نحو 95.3% من إجمالي ودائع القطاع الخاص خلال نفس الفترة.

شكل (8): متوسط نسب مكونات ودائع القطاع الخاص (يناير - أغسطس 2022)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (7): متوسط نسب مكونات إجمالي الودائع للفترة (يناير - أغسطس 2022)

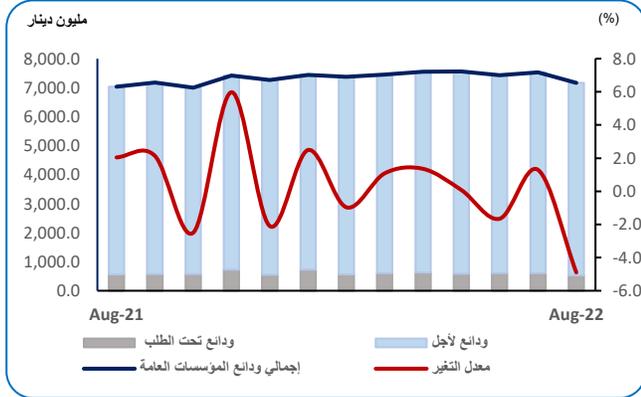


المصدر: بنك الكويت المركزي.

وعلى أساس شهري، شهد رصيد إجمالي الودائع في البنوك المحلية للمقيمين تراجعًا طفيفًا بنحو 82.6 مليون دينار وبنسبة 0.2% ليلعب قيمته نحو 47188.5 مليون دينار، ويُعزى السبب الرئيسي في ذلك لانخفاض ودائع المؤسسات العامة بقيمة 368.7 مليون دينار وبنسبة 4.9% ليلعب إجمالي قيمتها نحو 7163.3 مليون دينار في نهاية شهر أغسطس 2022 مقابل نحو 7539.0 مليون دينار في نهاية الشهر السابق. هذا، وقد ارتفعت أرصدة الودائع الحكومية لدى البنوك المحلية بقيمة بلغت نحو 202.9 مليون دينار

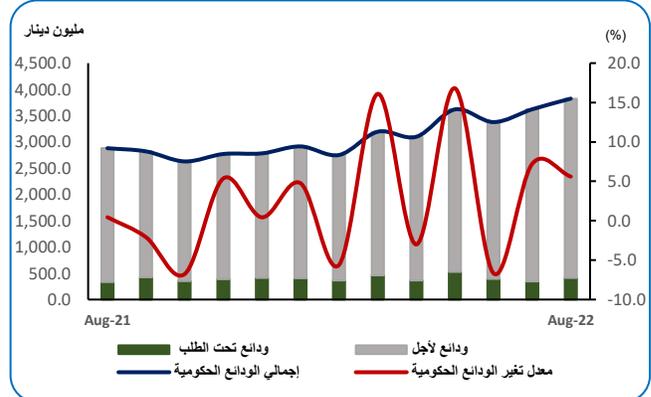
وبنسبة 5.6% لتبلغ نحو 3824.1 مليون دينار (حيث ارتفع كل من رصيد الودائع تحت الطلب بقيمة 69.5 مليون دينار وبنسبة 20.2%، ورصيد الودائع لأجل بنحو 133.4 مليون دينار وبنسبة 4.1%). كما سجلت أرصدة ودائع القطاع الخاص (مقيمين) بالدينار الكويتي ارتفاعاً بقيمة بلغت نحو 39.0 مليون دينار وبنسبة 0.1% لتبلغ نحو 34470.2 مليون دينار. بالإضافة إلى ارتفاع أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية بقيمة 44.3 مليون دينار وبنسبة 2.6% لتبلغ إجمالي قيمتها نحو 1730.9 مليون دينار.

شكل (10) أرصدة ودائع المؤسسات العامة بالبنوك المحلية



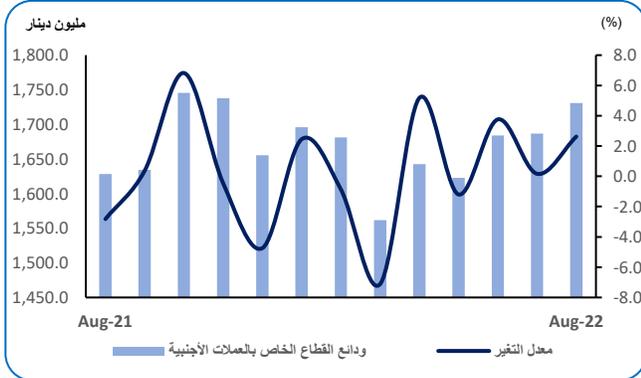
المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (9): تطور أرصدة الودائع الحكومية بالبنوك المحلية



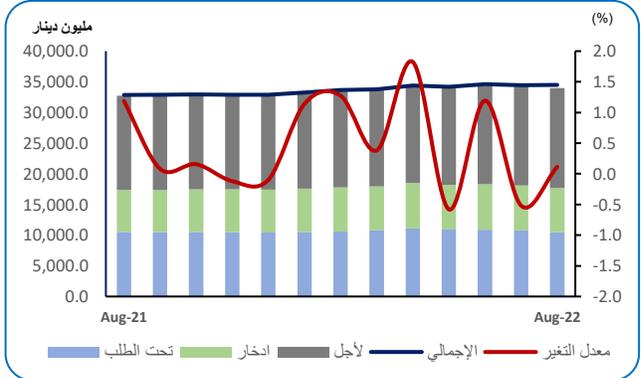
المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (12) أرصدة ودائع القطاع الخاص (مقيمين) بالعملة الأجنبية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (11) أرصدة ودائع القطاع الخاص (مقيمين) بالعملة المحلية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

وفي ذات السياق، تُشير البيانات المتاحة إلى أن إجمالي أرصدة ودائع القطاع الخاص للمقيمين وغير المقيمين المحررة بالدينار الكويتي بالبنوك المحلية بلغت قيمتها نحو 37093.2 مليون دينار في نهاية أغسطس 2022 مقابل قيمة بلغت نحو 37060.0 مليون دينار في نهاية يوليو 2022 أي بارتفاع بلغت قيمته نحو 33.2 مليون دينار ونسبته 0.1%.

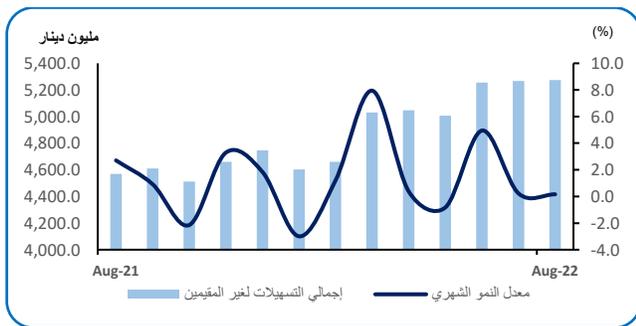
3. أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المحلية:

على أساس شهري، ارتفعت أرصدة الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية المحلية للمقيمين وغير المقيمين بقيمة بلغت نحو 378.2 مليون دينار ونسبة 0.7% لتبلغ نحو 51346.4 مليون دينار في نهاية أغسطس 2022. ويعزى ذلك الارتفاع بصفة أساسية إلى زيادة أرصدة الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين (تمثل نسبة 89.7% من إجمالي) بنحو 369.8 مليون دينار ونسبة 0.8% لتبلغ قيمة هذا الرصيد نحو 46071.5 مليون دينار. أما أرصدة الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين فبلغت نحو 5274.9 مليون دينار، وبارتفاع قيمته 8.4 ملايين دينار ونسبته 0.2%.

وعلى جانب التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية للمقيمين، شهدت التسهيلات الائتمانية الشخصية (تمثلت نسبة 39.3% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للمقيمين) ارتفاعاً بقيمة بلغت نحو 185.8 مليون دينار ونسبة 1.0% لتصل قيمتها نحو 18093.7 مليون دينار، ويعزى هذا الارتفاع بصفة أساسية إلى ارتفاع التسهيلات الائتمانية الشخصية الإسكانية بقيمة 149.5 مليون دينار ونسبة 1.0% (التسهيلات المقسطة أو الإسكانية هي قروض شخصية طويلة الأجل، يستخدمها العميل لأغراض غير تجارية وعلى وجه الخصوص ترميم أو شراء سكن خاص، وتسد على أقساط شهرية خلال فترة لا تتجاوز 15 عاماً). ومن جانب آخر، ارتفع الائتمان المقدم لقطاع الأعمال (يمثل نسبة 60.7% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للمقيمين) بقيمة بلغت نحو 184.0 مليون دينار ونسبة 0.7% لتصل قيمتها نحو 27977.8 مليون دينار.

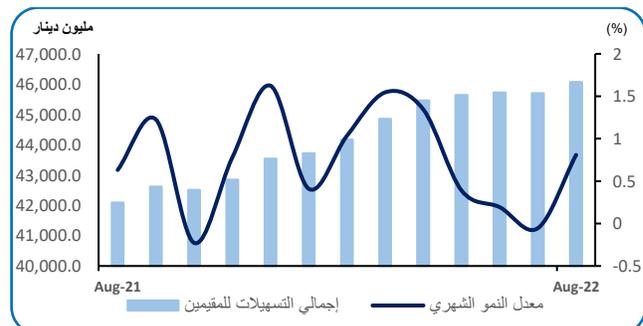
أما على جانب أرصدة الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين، فمن ناحية شهدت ارتفاعاً في التسهيلات الممنوحة لقطاعات (التجارة، والصناعة، والإنشاء، وقروض للبنوك، ومؤسسات مالية غير البنوك، والخدمات العامة) بنسب (0.1%، 1.0%، 9.0%، 0.1%، 2.0%، 7.4%) على الترتيب. ومن ناحية أخرى شهدت قطاعات (الخدمات الأخرى، والنفط الخام والغاز، والعقار) انخفاضاً بنسبة (1.5%، 2.2%، 1.7%) على الترتيب. هذا، وبلغت نسبة أرصدة قروض للبنوك نحو 35.6% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي للتسهيلات الممنوحة لغير المقيمين خلال شهر أغسطس 2022، يليها كل من خدمات أخرى بنسبة 21.5%، ومؤسسات مالية غير البنوك بنسبة 11.0%، والنفط الخام والغاز بنسبة 10.1%.

شكل (14) تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (13) تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين



المصدر: بنك الكويت المركزي.